

Distr.: General
22 February 2017
Arabic
Original: French



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
١٠	ثانيا - الميزانية
١١	ثالثا - الحالة الاقتصادية
١١	ألف - مسائل عامة
١٣	باء - الموارد المعدنية
١٣	جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة
١٤	دال - الزراعة وصيد الأسماك
١٤	هاء - النقل والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



١٦		واو - السياحة والبيئة
١٨		رابعاً - الظروف الاجتماعية
١٨		ألف - لمحة عامة
٢٠		باء - العمالة
٢١		جيم - التعليم
٢٢		دال - الصحة
٢٤		خامساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
٢٥		سادساً - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٦		سابعاً - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة
٢٦		ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
٢٦		باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
٢٧		جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بمفهوم ميثاق الأمم المتحدة، تديره فرنسا. وتُعرّف كاليدونيا الجديدة في الدستور الفرنسي بوصفها جماعة إقليمية تقع ما وراء البحار وتتسم بطابع خاص وتتمتع بحكم ذاتي مُعزّز تمثل الدولة القائمة بالإدارة: السيد تييرى لاتاست، المفوض السامي للجمهورية (منذ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ١ ٥٠٠ كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و ١ ٧٠٠ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير وجزرا صغيرة تعرف بجزر لوايوتي، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة بين وجزر هون. وتضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة إلى الشمال من جزر لوايوتي.

المساحة: ١٨ ٥٧٥ كيلومترا مربعا (الإقليم ككل)؛ ١٦ ٧٥٠ كيلومترا مربعا (غراند تير). المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١ ٤٢٢ ٥٤٣ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٦٨ ٧٦٧ نسمة (تعداد السكان لعام ٢٠١٤).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٨٠,٤ عاما للنساء و ٧٤ عاما للرجال.

التكوين العرقي: يتكون سكان الإقليم من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك (٣٩,١ في المائة)؛ ومن الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، وهم أساسا فرنسيون (٢٧,٢ في المائة)؛ ومن الواليزيين والفوتونيين (٨,٢ في المائة)؛ ومن التاهيتيين (٢,١ في المائة)؛ ومن الإندونيسيين (١,٤ في المائة)؛ ومن الفيتناميين (٠,٩ في المائة)؛ ومن الفانواتيين (٠,٩ في المائة)؛ وأخيرا من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى" (٢١,٢ في المائة).

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. ويُستخدم نحو ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق محدّدة جغرافيا. وينص اتفاق نومييا على أن لغات الكاناك، إلى جانب اللغة الفرنسية، هي لغات التعليم والثقافة.

العاصمة: نومييا؛ وتقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: السيد فيليب جيرمان (منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الأحزاب السياسية الرئيسية: يضم الكونغرس أربع مجموعات سياسية. والمجموعتان المناهضتان للاستقلال هما حزب تجمع كاليدونيا والجمهوريون (ويضم خاصة التجمع). والمجموعتان المناصرتان للاستقلال هما الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية (الاتحاد الكاليدوني - جبهة

الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، والاتحاد من أجل بناء لوابوتي، والدينامية الحدودية الجنوبية وحزب العمال)، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكاناك.

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (انتخابات البلديات) و ١١ أيار/مايو (انتخابات المقاطعات).

البرلمان: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣,٤٩ مليون من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (٢٠١٥).

نسبة البطالة: ١٤,٦ في المائة (نسبة أفراد القوة العاملة العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٤).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (ولا سيما النيكل)، والتشييد، والسياحة.

الوحدة النقدية: فرنك منطقة المحيط الهادئ.

لحة تاريخية موجزة: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام ١٧٧٤، وأسمها "كاليدونيا الجديدة". وضمت فرنسا هذا الإقليم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي عام ١٩٤٢، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية كاليدونيا الجديدة لتكون قاعدة عسكرية لها في المحيط الهادئ. وكان نحو ٢٠.٠٠٠ جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليمًا من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكمًا ذاتيًا محدودًا. وشهدت سبعينات القرن الماضي صعود حركة أنصار الاستقلال التي بلغت ذروتها مع اندلاع "أحداث" العنف في الثمانينات. وفي عام ١٩٨٨، أفضى توقيع اتفاقات ماتينيون إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد ١٠ سنوات، أي في عام ١٩٩٨، نصّ اتفاق نومييا على إرساء حكم ذاتي تدريجي للإقليم. وسيُجرى، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، استفتاء بشأن السيادة الكاملة لكاليدونيا الجديدة غير أنه لا يمكن إجراء هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وأمام الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه، إجراء هذا الاستفتاء. وبعد انقضاء هذه المهلة، تحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء ما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - كاليدونيا الجديدة جماعة إقليمية ذات طابع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، تخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور ("الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة"). والوزارة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، السيدة إيريك باريجست، هي الوزارة المسؤولة عن كاليدونيا الجديدة، وتتولى بهذه الصفة تنسيق عمل الحكومة الفرنسية وتنفيذ إجراءاتها مع احترام وضع وتنظيم هذا الإقليم. والدولة القائمة بالإدارة ممثلة في الإقليم بمفوض سام، وهو الجهة الودیعة لسلطات الجمهورية في كاليدونيا الجديدة. ويشغل هذا المنصب حالياً السيد تييرى لاتاست. ووفقاً للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، المتعلق بكاليدونيا الجديدة، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات منها العلاقات الدبلوماسية، وضبط الهجرة وشؤون الأجانب، والعمل، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة، وحفظ النظام العام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات السارية. وتستضيف كاليدونيا الجديدة قاعدة جوية وقاعدة بحرية وفوج مشاة، ويصل مجموع القوات إلى حوالي ١٧٠٠ عسكري. وتعمل القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة في إطار مهام السلطة السيادية للدولة القائمة بالإدارة وتقدم الدعم إلى الحكومة الكاليدونية في ممارسة مسؤولياتها في مجال الدفاع المدني.

٢ - وتقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة مهمة الحفاظ على النظام العام، وهي مهمة يضطلع بها أفراد الشرطة الوطنية (حوالي ٤٠٠ شرطي) وقوات الدرك (حوالي ٨٠٠ دركي، بما في ذلك السرايا المتنقلة). وبهدف الاستجابة لشواغل السلطات الكاليدونية، عززت الدولة القائمة بالإدارة هذه القوى تعزيزاً قوياً عن طريق نشر سرية إضافية من قوات الدرك المتنقلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ وأنشأت ٥٣ وظيفة إضافية (٢٣ في الشرطة الوطنية و ٣٠ في قوات الدرك) في عام ٢٠١٧، وجهزتها بمعدات جديدة.

٣ - ويخضع الإقليم للنظام القضائي للدولة القائمة بالإدارة، ويتسم ببعض السمات الخاصة مثل إلزامية اللجوء، أمام السلطات القضائية المدنية، إلى قضاة عرفيين في حالة المنازعات بين الأشخاص الخاضعين لنظام الأحوال المدنية العرفية. وتقع محكمة الاستئناف في العاصمة نومييا. وتقدم طلبات النقض إلى محكمة النقض الوطنية.

٤ - وأبصرت حركة الكاناك المناصرة للاستقلال النور في السبعينات من القرن العشرين استجابة لعملية إنهاء الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وأوقيانوسيا، وكردة فعل على انتقال أعداد كبيرة من السكان القادمين من فرنسا في نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن العشرين. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لجمع شمل الأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في ذلك العام حكومة مستقلة مؤقتة. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قضى نحو ٨٠ شخصاً حتفهم في مواجهات عنيفة وقعت بين

أنصار الاستقلال ومناهضيه. وتوقفت أعمال العنف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، وهو حزب مؤيد لبقاء الإقليم جزءاً من فرنسا، والحكومة الفرنسية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اتفاقات ماتينيون واتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ في وثائق العمل السابقة التي أعدها الأمانة (انظر، على سبيل المثال، A/AC.109/2016/11).

٥ - وبموجب أحكام اتفاق نومييا، التزمت فرنسا بنقل صلاحيات معينة، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. وسيُنظَّم استفتاء بشأن نيل الإقليم السيادة الكاملة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، غير أنه لا يمكن إجراء هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وأمام الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه (٣٣ عضواً)، إجراء الاستفتاء بشأن نيل السيادة الكاملة. وبعد انقضاء هذه المهلة، تُحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الأغلبية الموصوفة لن تتحقق على ما يبدو قبل أيار/مايو ٢٠١٨، ولذا سيجري الاستفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ولم يتقرر حتى الآن صيغة السؤال المحدد الذي سي طرح في الاستفتاء، ولكن اتفاق نومييا ينص على أن الاستفتاء سيركز على نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية؛ والحصول على مركز دولي ذي مسؤولية كاملة؛ وتنظيم تحويل المواطنة إلى جنسية. وفي حالة رفض طلب الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثان في عام ٢٠٢٠ بناء على طلب ثلث أعضاء الكونغرس (١٩ عضواً). وفي حالة رفض جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث في عام ٢٠٢٢ بنفس الشروط. وإذا ظلت النتيجة سلبية، يجتمع أطراف الاتفاق في هذه الحالة للنظر في الوضع الناجم عن ذلك. ويرد النص الكامل لاتفاق نومييا في ورقة العمل لعام ١٩٩٨ (A/AC.109/2114، المرفق).

٦ - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من ٥٤ عضواً ويضم جزءاً من الأعضاء المنتخبين في كل من جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ من أصل ٢٢ عضواً منتخبا في مقاطعة الشمال، و ٣٢ من أصل ٤٠ عضواً منتخبا في مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من أصل ١٤ عضواً منتخبا في مقاطعة جزر لوايوتي).

٧ - وعملاً باتفاق نومييا، أنشئت مجموعة من المؤسسات بهدف تأكيد الاعتراف الكامل بهوية وثقافة شعب الكاناك. وهناك ثمانية مجالس عرقية، يمثل كل منها منطقة عرقية. ومن جهة أخرى، فإن مجلس الشيوخ العرقي الذي تمتد ولايته إلى الإقليم كله وتكون رئاسته تناوبية يتألف من ١٦ عضواً (يختار كل مجلس عرقي اثنين منهم). وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الجهازين التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة يستشيران مجلس الشيوخ في كل الأمور المتعلقة بهوية الكاناك، ولكن المجلس لا يملك صلاحية تشريعية. وتخصص لمجلس

الشيوخ ميزانية لأداء عمله (المادة ١٤٧ من القانون الأساسي رقم ٩٩-٢٠٩ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩).

٨ - وتنقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة بين التيار المؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة جزءا من فرنسا والتيار المناصر للاستقلال، مع وجود فروق دقيقة داخل كل تيار. ومنذ انتخابات عام ٢٠١٤، يتألف الكونغرس من ٢٩ عضوا غير مؤيد للاستقلال و ٢٥ عضوا مؤيدا للاستقلال. والحركات غير المؤيدة للاستقلال الممثلة حاليا في الكونغرس هي حزب تجمع كاليدونيا وله ١٦ مقعدا، وحزب الجمهوريين وله ١٠ مقاعد، والاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا وله ٣ مقاعد (يلزم ٦ مقاعد لتشكيل مجموعة). أما المجموعات المؤيدة للاستقلال الممثلة في الكونغرس، فهي الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، وتجمع الأحزاب القومية ولها ١٥ مقعدا، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك وله ٩ مقاعد، ورابطة الكانك الاشتراكية ولها مقعد واحد. وانتخب السيد تيري سانتا (حزب الجمهوريين) رئيسا للكونغرس في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، وأعيد انتخابه لمدة سنة أخرى في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٩ - وتتكوّن الحكومة الرابعة عشرة التي انتخبها الكونغرس على أساس قوائم التمثيل النسبي من ١١ عضوا. وهي تضم ستة أعضاء من المجموعات غير المؤيدة للاستقلال (حزب تجمع كاليدونيا، وحزب الجمهوريين، والاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا) وخمسة أعضاء من مؤيدي الاستقلال التابعين لحزب الاتحاد الكاليدوني والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانك (حزب الباليكا). ويرأسها السيد فيليب جرمان (حزب تجمع كاليدونيا) منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٠ - وهناك عدة مجموعات للناخبين في كاليدونيا الجديدة هي: مجموعة الناخبين العامة ومجموعة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس وجميعيات المقاطعات ومجموعة الناخبين الخاصة التي دُعيت للمشاركة في المشاورات المتعلقة بالخروج من اتفاق نوميا (انظر [A/AC.109/2015/15](#)). وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أن هذه المجموعة من الناخبين قد شكّلت للمرة الأولى في عام ٢٠١٦. وتضم حوالي ١٥٤ ٠٠٠ ناخب. وتشمل جميع الناخبين الذين يمكن أن يبرهنوا على ارتباطهم القوي والدائم بالإقليم، إما نتيجة لمشاركتهم في استفتاء عام ١٩٩٨، أو نتيجة لتمتعهم بالحالة المدنية العرفية، أو بسبب مدة إقامتهم (٢٠ سنة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، أو بسبب وجود مركز مصالحهم المادية والمعنوية في كاليدونيا الجديدة.

١١ - ومنذ عام ١٩٩٩، ما فتئ تشكيل مجموعة الناخبين لانتخابات جميعيات المقاطعات موضوع نقاشات سياسية وقانونية محتدمة بين أنصار الاستقلال وأنصار بقاء كاليدونيا الجديدة داخل فرنسا (انظر [A/AC.109/2014/20/Rev.1](#)). وكل عام، تقوم اللجان الإدارية

الخاصة، برئاسة قضاة، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس والجمعيات. وتضم هذه اللجان أيضا مندوبا إداريا يعينه المفوض السامي للجمهورية، ومندوبا عن رئيس بلدية المدينة، وممثلين اثنين للناخبين في البلدية (واحد من مؤيدي الاستقلال وواحد من مناهضي الاستقلال).

١٢ - وتضمن القانون الأساسي رقم ٢٠١٥-٩٨٧ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ والمتعلق بالاستفتاء بشأن نيل كاليديونيا الجديدة السيادة الكاملة تعديلا لتنظيم وسير عمل اللجان الإدارية الخاصة: وذلك، أولا، بإضافة "شخصية مؤهلة مستقلة ليس لها حق التصويت، تحدد مواصفاتها ودورها وطرائق تسميتها بواسطة مرسوم"؛ وثانيا، من خلال تعزيز صلاحيات رئيس اللجنة الذي ينفرد بصلاحيات معينة (التكليف بإجراء التحقيقات، والتشاور مع ممثلي المناطق العرفية) كانت حتى ذلك التاريخ منوطة باللجنة. وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات.

١٣ - وبعد اجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نومييا، المعقود في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر A/AC.109/2016/11)، قدّم الخبير الموثوق به الذي عين لإجراء تقييم نوعي للترشح الانتخابي استنتاجاته رسمياً في اجتماع لجنة الموقعين المعقود في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن على إثر التوصل بشكل مسبق إلى تحديد ٩٧٤ ٣ شخصاً سُجِّلَت أَسْمَاؤُهُمْ في القائمة الخاصة للناخبين في انتخابات المقاطعات، ولكنها لم تسجل في القائمة الانتخابية العامة لعام ١٩٩٨، تم البحث في عدد معين من الملفات المحلية لتحديد الأشخاص الذين يحتمل أنهم وصلوا قبل تاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وخلصت هذه العمليات إلى النتائج التالية.

١٤ - يتوزع الأشخاص الـ ٩٧٤ ٣ المسجلون في القائمة الانتخابية الخاصة لانتخاب أعضاء الكونغرس ومجالس المقاطعات في الفئات الأربع التالية:

(أ) الأشخاص الذين يعود تاريخ ورود أسمائهم للمرة الأولى في الملفات التي تم البحث فيها إلى ما قبل ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨: ٥٨٦ شخصاً؛

(ب) الأشخاص الذين يعود تاريخ ورود أسمائهم للمرة الأولى في الملفات التي تم البحث فيها إلى ما بعد ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وقبل ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨: ٣٢٦ ٢ شخصاً؛

(ج) الأشخاص الذين يعود تاريخ ورود أسمائهم للمرة الأولى في الملفات التي تم البحث فيها إلى ما بعد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨: ٨٧٠ شخصاً؛

(د) الأشخاص الذين لم ترد بشأنهم أي معلومات في الملفات التي تم البحث فيها: ١٩٢ شخصاً.

١٥ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الشركاء قد اتفقوا على أن الأشخاص الذين يجب عليهم أن يبرروا وضعهم أمام اللجان الإدارية هم فقط الأشخاص الذين لا ترد أسماءهم في القيود إلا بعد عام ١٩٩٨ والأشخاص الذين لم يعثر لهم على أي أثر إطلاقاً. ووُجّهت إلى هؤلاء الأشخاص الـ ١٠٦٢ رسالة مفادها أن في إطار اللجان الإدارية التي ستشكل في سياق تنقيح القائمة الانتخابية الخاصة في المقاطعات سيُطلب منهم تقديم جميع الوثائق التي يحتمل أن تثبت وجودهم في الإقليم قبل تاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ورغم الاتفاق السياسي، قُدّمت إلى المحكمة الابتدائية في نومييا طلبات لشطب بعض الأسماء من القيود، حيث يعتبر بعض من مناصري الاستقلال أن باب مناقشة هذا الموضوع، وإن كان مغلقاً على المستوى السياسي، فإنه مفتوح على المستوى القانوني. ورغم أن القاضي قد قرر في مرحلة المحاكمة الابتدائية شطب أسماء ٥٤ شخصاً، فإن طلبات الطعن المقدمة إلى محكمة النقض قد أدت إلى صدور حكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ يقضي بإلغاء تلك القرارات.

١٦ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن المسألة الانتخابية تمثل مصدراً للجدل والتوتر في كاليديونيا الجديدة بين الأحزاب المؤيدة للاستقلال والأحزاب غير المؤيدة له. ويعتبر ممثلو الجماعات السياسية المؤيدة للاستقلال أن ثمة أشخاصاً سُجّلوا بدون وجه حق في القوائم الانتخابية الخاصة في المقاطعات، ولذا فإنهم يسلكون سبل الطعن طالبين من المحكمة الابتدائية في نومييا شطب أسماء أولئك الأشخاص. وفي الوقت نفسه، تُقدّم طلبات لتسجيل الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة الكاناك.

١٧ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة كذلك أن فريقاً من ١٣ خبيراً من الأمم المتحدة قد عمل لمدة خمسة أشهر في عام ٢٠١٦، مدفوعاً بروح العمل على تهدئة هذه التوترات. وشارك الخبراء في اجتماعات اللجان الإدارية بوصفهم شخصيات مؤهلة مستقلة في إطار تنقيح القوائم الانتخابية الخاصة في المقاطعات وفي إطار إعداد القائمة الخاصة للاستفتاء على تقرير المصير. وأصدر الفريق تقريرين منفصلين عن كل من الفترتين المذكورتين. وتضمن كلا التقريرين توصيات لتحسين أداء اللجان الإدارية الخاصة، ولكنهما خلصا إلى كل عدم وجود أي غش في إعداد تلك القوائم.

١٨ - ولمتابعة التوصيات التي قدمها خبراء الأمم المتحدة، أبلغت الدولة القائمة بالإدارة أنها اتخذت التدابير التالية:

- (أ) تطبيق خطة عمل تهدف إلى تحسين اكتمال القوائم الانتخابية؛
- (ب) تنظيم حملة محلية للتسجيل في القوائم الانتخابية؛
- (ج) تنظيم دورات تدريبية لفائدة البلديات المسؤولة عن تنظيم أعمال اللجان.

١٩ - وفي هذا الإطار، فيما يتعلق بالقائمة الانتخابية الخاصة في المقاطعات، التي سٌستخدم من أجل الاستفتاء، أفادت الدولة القائمة بالإدارة أنها بذلت في عام ٢٠١٦ جهوداً هامة لإحصاء السكان الأصليين غير المسجلين في القائمة المذكورة. ويبدو من مختلف عمليات المقارنة التي جرت فيما بين الملفات (الحالة المدنية العامة، والحالة المدنية العرفية، وملفات الضمان الاجتماعي المحلية، والقائمة الانتخابية، والمساعدة الطبية المجانية) أنه يوجد في هذه المرحلة ٦٢٨ ٤ شخصاً من المسجلين وفقاً للحالة المدنية العرفية و ٩٧ ٤ من المسجلين وفقاً للحالة المدنية العامة ومن مواليد كاليدونيا الجديدة، وتبين أنهم لم يُسجلوا في القائمة الانتخابية العامة. ووجهت الدولة القائمة بالإدارة، بموافقة الأطراف السياسية، إلى هؤلاء الناس البالغ عددهم ٨ ٧٢٥ رسالة تعلمهم فيها بوضعهم وتشرح لهم الإجراءات الواجب اتباعه للتسجيل في القائمة الانتخابية العامة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو شرط مسبق لتسجيلهم على القائمة الخاصة للاستفتاء بشأن تقرير المصير. وستواصل في عام ٢٠١٧ الأعمال الرامية لتحديد البالغين غير المسجلين في القائمة الانتخابية العامة.

ثانياً - الميزانية

٢٠ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الحالة المالية للجماعة الإقليمية قد ساءت منذ عام ٢٠١٢. ويُعزى ذلك إلى سببين رئيسيين هما إنجاز المشاريع الكبرى (مصانع التعدين، وجمع كوتيو الطبي) وتراجع أسعار النيكل. والقوة الدافعة للنمو الاقتصادي هي استهلاك الأسر المعيشية (٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين أن سوق العمل آخذة في التدهور. وتراجع مناخ النشاط في قطاع الأعمال إلى أدنى مستوياته في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وتوجد تفاوتات في التطورات القطاعية: نمو في قطاع السياحة والأنشطة ذات الصلة (المطاعم والأنشطة الفندقية)، وتراجع في قطاع التشييد والأشغال العامة والخدمات المقدمة إلى الشركات.

٢١ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة تواجه بحكم الواقع ضرورة مزدوجة تتمثل في ضمان استقرارها المالي في أعقاب انخفاض الإيرادات، والمشاركة بقوة أكبر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ولتحقيق ذلك، تراهن الحكومة في عام ٢٠١٧ على خفض نفقات التشغيل العامة (-٥ في المائة)، وانتعاش حركة رأس المال المتداول في مؤسستها العامة، وبخاصة مكتب البريد والاتصالات ومرفأ كاليدونيا الجديدة ذو الإدارة المستقلة في نوميا. والهدف هو الحفاظ على نفس المستوى من الاستثمارات في عام ٢٠١٧، أي ٩,٥ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (٨٣ مليون دولار تقريباً) بحيث يمكن تلبية مجموعة من الاحتياجات من بينها تمويل الهياكل الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها (وعلى وجه الخصوص محطة الطاقة الكهربائية الجديدة التابعة لشركة Le Nickel-SLN، وسد أويونة). وبشكل مواز، تشتمل هذه الآفاق على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والضريبية

المسجلة في برنامج مشترك بين الشركاء الاجتماعيين والمجموعات السياسية في الكونغرس، والحكومة المحلية، وتهدف إلى الانتقال من نموذج النمو بدعم من الاستثمارات الأجنبية إلى نموذج النمو المستند إلى التنمية المحلية.

٢٢ - وعلى الصعيد الضريبي، صوّت الكونغرس على قانونين محليين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يهدف الأول إلى إنشاء ضريبة استهلاكية شاملة تحل محل الضرائب والمساهمات السبعة المطبقة حالياً. ويتعلق الآخر بالمنافسة والقدرة التنافسية والأسعار، ويسمح بشكل رئيسي بأن تنظم الحكومة الأسعار في حال حدوث خلل في المنافسة، وصعوبات في الاشتراء، وخروج أسعار السلع الأساسية عن الحد المعقول، أو حدوث أزمة كبرى. ووضعت الجماعة الإقليمية أيضاً خطة طوارئ لدعم العمالة تتضمن تدابير لتعزيز الاستثمار وخطة لدعم الصادرات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الذي ظل لفترة طويلة مرتكزاً إلى قطاع تعدين النيكل. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الكونغرس قد اعتمد بالإجماع في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦ خطة لتنمية وتنظيم كاليدونيا الجديدة بعنوان: كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٢٥.

ثالثاً - الحالة الاقتصادية

ألف - مسائل عامة

٢٣ - ذكرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بأحد أغنى اقتصادات جزر المحيط الهادئ، حيث قدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ بنحو ٣,٤٩ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (٣٠ ٥٣٣ دولاراً) (رقم تقديري مقدم من الدولة القائمة بالإدارة)، وهذه السمة الخاصة تعزى جزئياً إلى الدور الهام الذي يؤديه تعدين ومعالجة النيكل في اقتصاد الجزيرة. ويمثل إنتاج النيكل أكثر من ٩٠ في المائة من عائدات التصدير. ومع ذلك، فإن توزيع الدخل في الإقليم لا يزال يتسم بفوارق جغرافية هامة: ٨٥ في المائة من دخل الأسر الإجمالي تُدفع في مقاطعة الجنوب، التي يتركز فيها ٧٥ في المائة من سكان الإقليم، و ١١,١ في المائة في مقاطعة الشمال، و ٣,٩ في المائة فقط في محافظة جزر لوايوتي. وتوفر التحويلات المالية التي تجريها الحكومة الفرنسية دعماً قوياً لاقتصاد الإقليم. ووصلت هذه التحويلات في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ١٥٣,١ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (١,٣٤ بليون دولار)، بزيادة ٠,٧٤ في المائة خلال سنة واحدة، ويمثل ذلك نسبة ١٧,٣ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في كاليدونيا الجديدة. ويُذكر، على سبيل المقارنة، أن نسبة مساهمة قطاع تعدين النيكل في خلق الثروة هو أقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالموارد المالية التي تخصصها فرنسا، فإن ٤٨ في المائة منها تستخدم لتمويل سلطة

الدولة ويعاد توزيع ٥٢ في المائة منها على الجماعات الإقليمية، ولا سيما في سياق عقود التنمية. ومن جهة أخرى، يعاني الإقليم من عجز تجاري هيكلي هام.

٢٤ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليديونيا الجديدة قد شهدت نموا مضطرباً خلال العقد الماضي. وبات مستوى المعيشة في الإقليم مشابهاً الآن لمستوى المعيشة في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية وقريباً من مستوى المعيشة في نيوزيلندا، التي تأتي في المرتبة الثانية في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا.

٢٥ - وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أن الأدوات الداعمة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الفرنسية في مجال الاستثمارات تستند إلى ما يلي:

(أ) عقود التنمية: حُصصت للمجموعة المقبلة من العقود التي ستنفذ خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ ميزانية برنامجية قدرها ٩٣,٥٩٣ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، ويبلغ الجزء الذي تموله الدولة القائمة بالإدارة نسبة ٥٠ في المائة منها (أي ٤٧,١٣٦ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، ما يعادل ٤١٣ مليون دولار تقريباً). وتمثل الإجراءات التعاقدية المكرسة للقطاع المعني بالشباب ما نسبته ٧٠ في المائة من مجموع الإجراءات التعاقدية البالغ عددها ٢٠٨ إجراءات، ويعادل ما يقرب من ٣٠ في المائة من التمويل الذي قرر الشركاء حشده؛

(ب) الإعفاء الضريبي: خلافاً للمساعدة المقدمة لصالح عقود التنمية، التي تمول تحديداً الاستثمارات الهيكلية التي تدعمها الجماعات الإقليمية التابعة للقطاع العام، تستهدف المساعدات الضريبية في مناطق ما وراء البحار المشاريع الاقتصادية المنبثقة من مبادرات القطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٥، وصل مجموع الاستثمارات التي حصلت على الموافقة إلى أكثر من ١٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (١٠٥ ملايين دولار). وتصل نسبة المشاريع المتعلقة بعمليات الإسكان الاجتماعي إلى ٤٨,١ في المائة، على الرغم من هذا القطاع يندرج ضمن الاختصاص الحصري لكاليديونيا الجديدة. ورغم ثبات عدد المشاريع المقدمة في إطار أنشطة الإسكان الاجتماعي من سنة إلى أخرى (١٢ مشروعاً في المتوسط في السنة، وما مجموعه ٥٠٠٠ مسكن خلال ١٠ أعوام)، فإن عدد الملفات المتعلقة بالقطاعات المعروفة باسم "القطاعات المنتجة" (التشييد والأشغال العامة، والصناعة، والنقل، وما إلى ذلك) أخذ في الانخفاض (١٤ ملفاً في عام ٢٠١٥ مقابل ٤٠ ملفاً في عام ٢٠١١). وساهم إنجاز مصانع التعدين في هذا الانخفاض. وكان من المقرر في أول الأمر أن يحل موعد انتهاء هذا البرنامج في أواخر عام ٢٠١٧، ولكن رئيس الوزراء الفرنسي قرر أن يمدده حتى عام ٢٠٢٥، ووفر بذلك للقائمين على تلك المشاريع آفاقاً أوضح. وتشمل الاستثمارات الرئيسية المخطط لها في الأجل القصير: شراء شركة كاليديونيا الدولية للطيران (Aircalin) أربع طائرات إيرباص؛ وشراء شركة كاليديونيا للطيران أربع طائرات من طراز ATR؛ وإنجاز محطة

للغاز الطبيعي لتوفير الطاقة اللازمة لمصنع التعدين الذي تملكه شركة SLN؛ وتشديد فندق في جزيرة ليفو؛ وتشديد مركز للاستحمام في بورايل؛ وكذلك شراء العشرات من الحافلات في إطار مشروع "Néobus" للنقل المشترك على ممرات مخصصة للحافلات حصراً.

باء - الموارد المعدنية

٢٦ - تحتل كاليدونيا الجديدة المرتبة الثانية في العالم من حيث إنتاج النيكل، خلف الاتحاد الروسي، إذ يقدر أنها تمتلك ما بين ١٥ و ٢٥ في المائة من احتياطات العالم من النيكل. ويُستغل فيها الكوبالت أيضاً لأغراض تجارية وعثر فيها سابقاً على رواسب من الحديد والنحاس والذهب وتم استغلالها على نطاق صغير. وتقوم بالتعدين نحو عشر شركات، أهمها شركة النيكل (Société Le Nickel)، وشركة تعدين النيكل (Nickel Mining Company) وشركة فال كاليدونيا الجديدة (Vale Nouvelle-Calédonie)، وشركة (Koniambo Nickel) (SAS (KNS). أما الجهات الأخرى المشغلة في التعدين، فهي شركات التعدين الصغيرة التي تملك أو لا تملك منطقة تعدين والتي تزود شركة النيكل بهذا المعدن الخام أو تصدّره. وفي عام ٢٠١٥، استخرجت كاليدونيا الجديدة ١٤ مليون طن مبتل من الفلزات (٩ في المائة من الإنتاج العالمي)، ومن هذه الكمية، تم تصدير ٥,٥ ملايين طن. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن كاليدونيا الجديدة التي تنتج حوالي ٩٤ ٠٠٠ طن من النيكل، لم يكن إنتاجها في عام ٢٠١٥ يمثل سوى ٤ في المائة من الإنتاج العالمي. ومن المتوقع أن تزداد هذه الحصة ببدء التشغيل الكامل للمصنعين الجديدين في كونيامبو بمقاطعة الشمال وغورو بمقاطعة الجنوب. وازدادت العمالة في قطاعي المعادن والتعدين بنسبة ٤ في خلال سنة واحدة بحيث أصبح عدد العمال يناهز ٧ ٥٠٠ شخص في عام ٢٠١٥ (يشمل فرص العمل ذات الصلة بالقطاع كالتي يشغلها العمال المتعاقدون أو الناقلون أو المتناوبون).

جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة

٢٧ - كان قطاع البناء والأشغال العامة يمثل في المتوسط ١٠ في المائة من الثروات المتولدة وكان يعمل فيه نحو ٩ في المائة من أجراء الإقليم في عام ٢٠١٥. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن هذا القطاع يعاني اليوم من انتهاء المشاريع الكبرى الرئيسية والتباطؤ في بناء المساكن الجديدة، وذلك بعد سنوات عدة من النمو المستمر. كما أن نشاط بناء المساكن لذوي الدخل المنخفض ما زال غير كاف إلى حد كبير لتغطية الاحتياجات المقدرة. ويسمح قانون الإعفاء الضريبي المحلي منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ بتقديم الدعم لبناء المساكن المتوسطة.

٢٨ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن تنمية قطاع الصناعات التحويلية يواجه ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج والاستثمار، بسبب ضيق السوق المحلية والطابع الجزري للإقليم، وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعار المنتجات. وللتغلب على هذه العقبات، وضعت السلطات المحلية العامة سياسة طوعية لحماية الإنتاج المحلي (تحديد الحصص من الواردات أو تعليق بعض الواردات والحماية الجمركية) وتوفير حوافز ضريبية (نظم ضريبية تفضيلية لاستيراد الأصول الاستثمارية والمواد الأولية).

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٩ - مع أن القطاع الأولي (باستثناء التعدين) يمثل حوالي من ١,٣ في المائة من الثروة المتولدة والعمالة بأجر (٦٧٠ ١ أجيراً على الأقل كل سنة)، فهو يمثل النشاط الرئيسي لعدد كبير من سكان الأرياف. وفي عام ٢٠١٢، تم إحصاء ٥٠٠ ٤ مزرعة في الإقليم، في حين يعمل في الزراعة العائلية نحو ٢٠٠ ١٣ شخص. وهكذا لا تزال الزراعة والرعي وصيد الأسماك تشكل اقتصاداً معيشياً، رغم أن المساحة المخصصة للإنتاج الزراعي المفيد تقلص تدريجياً (بمقدار الربع في ١٠ سنوات)، ويستوعب تطور صناعة النيكل ونشوء المناطق الحضرية حول مراكز العمل الجديدة جزءاً من القوة العاملة الزراعية. وتشكل تربية الأبقار على الساحل الغربي، التي يقوم بها في الغالب مربو ماشية من أصول أوروبية، وتربية الخنازير وتصدير لحم الطرائد ومنتجات صيد الأسماك إلى أوروبا أهم الأنشطة الزراعية المدرة للدخل. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليديونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتياً في معظم القطاعات الزراعية والحيوانية، ولا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات.

هاء - النقل والاتصالات

٣٠ - يمثل قطاع النقل والاتصالات نسبة ٦,٧ في المائة من القيمة المضافة في الإقليم (رقم عام ٢٠١٠)، و ٦ في المائة من العاملين بأجر (نهاية عام ٢٠١٤)، و ٤,٤ في المائة من الشركات المسجلة. ولدى الإقليم شبكة طرق جيدة داخل مدينة نوميا وحولها. والبنية التحتية للطرق في بقية مناطق الإقليم تتحسن باستمرار. وفي كاليديونيا الجديدة زهاء ٥٠٠٠ كيلومتر من الطرق، نصفها تقريباً معبّد. ويتمحور نشاط الموانئ في كاليديونيا الجديدة حول البنى التحتية لميناء كاليديونيا الجديدة المتمتع بالإدارة الذاتية، الذي يوجد في نوميا (وهو الميناء الفرنسي العاشر وأول ميناء في أقاليم ما وراء البحار)، وبعض الموانئ الثانوية التي تتصل أنشطتها أساساً باستغلال النيكل (في غراند تير) وحركة نقل الركاب بين الجزر والمراسي البحرية، لا سيما في نوميا الكبرى. وتجري عمليات الشحن البحري من الخارج أو إليه عبر نوميا في الغالب. وكانت الكمية الإجمالية للبضائع من غير خام النيكل التي تم تحميلها أو تفريغها ٣,٢ ملايين طن في عام ٢٠١٤. ويعالج الميناء أيضاً ٨,٦ ملايين طن من خام النيكل، منها ٥,٥ ملايين طن موجهة للتصدير (والكمية المتبقية هي الخام الذي يجري تفريغه

في دونيامبو من مراكز التعدين). وتبدو حركة النقل البحري في الحاويات مستقرة نسبياً، مع تحميل ما يقل قليلاً عن ١٠٠ ٠٠٠ حاوية أو تفريغها أو إعادة شحنها. وبإجراء ٣ ٥٠٠ عملية من عمليات إعادة الشحن، فإن الميناء المستقل يعتبر بمثابة منصة إقليمية، حيث تبقى ٧٠ في المائة من البضائع المعاد شحنها في منطقة أوقيانوسيا (فانواتو وفيجي ونيوزيلندا أساساً).

٣١ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ حصلت كاليدونيا الجديدة على التأهيل في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج الاستثمار للناقلين الجويين. ودخل نقل الصلاحيات المتعلقة بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، لخطوط الملاحة الجوية الداخلية فحسب، حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، ضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة ٩٩,٣٨ في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الدولية الكاليدونية (Aircalin). وتنظم خمس شركات دولية رحلات منتظمة باتجاه هذا الإقليم. وفي عام ٢٠١٥، سُجِّل ما عدده ٤٩٧ ٦٠١ مسافر (وصول ومغادرة) في المطار الدولي نوميا - لاتونوتا. وترتبط رحلات جوية دولية هذا المطار بالبلدان المجاورة وكذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كما ترتبط رحلات جوية منتظمة مطار نوميا - ماجنتا المحلي بالجزر الأخرى وبالتجمعات الحضرية الرئيسية في غراندتير. وقد تمت الموافقة على مخطط جديد لتركيبة الميناء الجوي العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ لتييح خدمة ١,٥ مليون مسافر بحلول عام ٢٠٣٠ من بينهم ٦٠٠ ٠٠٠ مسافر على الخطوط الداخلية. ومن المقرر أيضاً تحديث شبكة النقل على الصعيد الداخلي عن طريق وضع المخطط العام لوسائل النقل الذي سينجز بحلول عام ٢٠٢٥ والذي تمنح فيه الأولوية لتحقيق التكامل والاتساق بين جميع وسائل النقل.

٣٢ - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي، يوجد في كاليدونيا الجديدة ١٤ ميناء جويًا للملاحة الجوية العامة. وتتقاسم ثلاث شركات النقل العام الداخلي. وقد سجل ميناء نوميا - ماجنتا الجوي الذي يعبره نصف الرحلات الداخلية، ما يربو على ٤٣٩ ٠٩٩ مسافراً (وصول ومغادرة) في عام ٢٠١٥. وأما بالنسبة لموانئ جزر لوايوتي الجوية فهي تستقطب نسبة ٧٤ في المائة من أفواج المسافرين الداخليين (عدا ميناء نوميا - ماجنتا). ومن الجدير بالذكر أيضاً تشغيل سفينة ثالثة تؤمن نقل البضائع وإطلاق مشروع لتشديد هياكل أساسية مرفئية على ساحل جزيرة أوفيا.

٣٣ - ويضمُّ قطاع الاتصالات اللاسلكية المعهد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات اللاسلكية وشركاؤه (مزودو خدمة الإنترنت، ومشغل خدمة الهواتف المحمولة "موبيليس"، ومقدمو محتويات المواقع الشبكية). وقد أدى تشغيل شبكة من الكابلات البحرية بين الإقليم وأستراليا في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة قدرة شبكة الإقليم بشكل كبير. وتطورت مرافق الإنترنت وارتفع عدد مستخدميها بسرعة في السنوات الأخيرة. وفي نهاية عام ٢٠١٤، كانت شبكة الإنترنت النقالة توفر الخدمات لـ ٢٤ ٥٠٠ زبون. وتمت تكملة

الخدمات مؤخرًا بتوفير الجيل الرابع من أجيال الاتصالات اللاسلكية الخلوية في الإقليم. والهدف هو الاستمرار في تقليص الهوة الرقمية تدريجياً وتسليس حركة استخدام الإنترنت.

واو - السياحة والبيئة

٣٤ - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وثرواتها الثقافية، بمزايا حقيقية وإمكانات سياحية كبيرة لا تُستغل على نحو كاف. وتشكل هذه الإمكانيات مصدراً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الإقليم. ويمثل قطاع السياحة نسبة تفوق بقليل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي زهاء ٢٠٨ ملايين دولار) ويوفر ٥٥٠٠ فرصة عمل. ويشير المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية إلى أن ٣١ ٣٧٠ سائحا زاروا الإقليم في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ٠,٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وبلغ عدد الزوار الوافدين إلى كاليدونيا الجديدة في سفن الرحلات السياحية ٥٢ ٠٥٠ زائراً في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، أي بانخفاض نسبته ٢٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

٣٥ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضاهى يتميز بمعدلات توطن عالية، ولا سيما التوطن النباتي (٧٦ في المائة)، وبنظم بيئية برية متميزة (الغابات المطيرة والأحراج المعدنية) بعضها مهددٌ بشكل خاص (الغابات الجافة) وبثاني أكبر حاجز شعاب مرجانية في العالم بعد حاجز الشعاب المرجانية الكبير الأسترالي. ويحظى الإقليم اليوم بتسميتين بعد أن حظي بالاعتراف على الصعيد الدولي بوصفه منطقة ثرية بيئياً من حيث تنوعها البيولوجي عالمياً، الأولى عندما أُدرج موقع "بحيرات كاليدونيا الجديدة المرجانية: تنوع الشعاب والنظم الإيكولوجية ذات الصلة" في قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تموز/يوليه ٢٠٠٨ والثانية عندما أُدرج موقع "بحيرات المنطقة الجنوبية الكبرى في كاليدونيا الجديدة" في قائمة مواقع اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٣٦ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تولى مختلف التهديدات التي تواجه هذا التنوع البيولوجي اهتماماً خاصاً من جانب منظمات غير حكومية من قبل مؤسسة الحفظ الدولية، أو الصندوق العالمي للطبيعة، أو صناديق بيو الاستثمانية الخيرية. وفي تقرير نشر في شباط/فبراير ٢٠١١، أعربت مؤسسة الحفظ الدولية عن قلقها إزاء الآثار الضارة لاستخراج النيكل وإزالة الغابات على النباتات والحيوانات التي لا توجد سوى في كاليدونيا الجديدة. ويحتل الإقليم المركز الثاني بين مناطق العالم الـ ١٠ التي تتهدد الإزالة غاباتها، إذ فقد ٩٥ في المائة من غطاءه الحرجي الأصلي. ويهدد إزالة الغابات أيضاً كثيراً من الأنواع المستوطنة، بما فيها عدة نباتات وطيور. وهذه، سبيل المثال، حالة طيور الكاغو (Rhynochetos jubatus) النوع الوحيد الذي نجح من فصيلة الطيور Rhynochetidae،

وهو من أشهر الطيور المحلية في كاليدونيا الجديدة. وتعد كاليدونيا الجديدة أيضا موطنًا لإحدى أكبر العظائيات، وهي عظاية كاليدونيا الجديدة العملاقة (Rhacodactylus leachianus).

٣٧ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، أصبح حفظ التنوع البيولوجي في صلب اهتمامات الحكومة. فقد اتخذت المقاطعات الثلاث إجراءات مختلفة بحكم صلاحيتها في مجال البيئة، وكذلك حكومة كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة: وضع استراتيجيات لإدارة وحفظ الأنواع ذات القيمة الرمزية (حيوان الأطوم البحري و طائر الكاغو)، أو النظم البيئية التراثية (الغابات الجافة على وجه الخصوص)؛ وإنشاء محمية للمساحات الطبيعية في كاليدونيا الجديدة تتيح تنسيق الإجراءات بين مختلف الشركاء المعنيين (السلطات المحلية والمجتمع المدني) فيما يتعلق بالملفات الثلاثة ذات الأولوية وهي التراث العالمي لليونسكو والغابات الجافة ومكافحة الأنواع الغريبة الغازية. ويشكل أيضا إنشاء شبكة من المناطق البرية والبحرية المحمية إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة لحماية التراث الطبيعي. وتضاف إلى المناطق المحمية المنشأة على صعيد المقاطعات المحمية الطبيعية في بحر المرجان التي أنشئت في عام ٢٠١٤ والتي تعمل هيئة إدارتها على وضع خطة للإدارة بحلول عام ٢٠١٧. وتشمل هذه المحمية كامل المنطقة الخاضعة لولاية كاليدونيا الجديدة، أي ١,٣ مليون كيلومتر مربع. وتجدر الإشارة أيضا إلى أعمال تقييم يحمل الثروة النباتية (أكثر من ٣٠٠٠ نوع) التي قامت بها أفرقة من المتخصصين تابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والهادفة إلى تقييم مخاطر انقراض الأنواع وإدراجها في القائمة الحمراء العالمية. وقد بدأت هذه الأعمال في عام ٢٠١٤، ويُنتظر أن تستمر لفترة خمس سنوات. وتقع على عاتق كاليدونيا الجديدة أيضا مسؤولية تنفيذ اتفاقية واشنطن (الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض) وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير. واعتمد الكونغرس، في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦، المداولة المتصلة بتفعيل الاتفاقية (تحويلها إلى قانون داخلي).

٣٨ - وعلاوة على ذلك، تشكل الأنظمة المعمول بها في كاليدونيا الجديدة (قانون التعدين لعام ٢٠٠٩ وقوانين البيئة في المقاطعات ابتداء من عام ٢٠١٠) إطارا صارما ينظم أنشطة التعدين وأثره في البيئة الطبيعية والبشرية في مكوناتها على اليابسة. وبالمقابل، لا تنطبق تلك الأنظمة على قاع البحر أو ما تحته. وهي تتضمن مواد مكرسة لحماية التراث الطبيعي وإدارة الموارد الطبيعية ومنع التلوث والمخاطر وإلحاق الضرر تفرض بالخصوص قيودا شديدة في مجالي الممارسات السليمة والتدابير التعويضية. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح صندوق النيكل الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩ الإصلاح التدريجي للمواقع التي تدهورت بسبب أنشطة التعدين في الماضي.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٩ - تكشف بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بكاليدونيا الجديدة أن دليل التنمية البشرية في الإقليم مرتفع. فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار يزيد على ٩٦ في المائة، ونسبة الالتحاق بالدراسة (جميع المستويات) تبلغ ٨٩ في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه الاختلال والتفاوت على عدة المستويات، بما فيها المستويان الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن نسبة ٧٤,٤ في المائة من السكان تتركز في مقاطعة الجنوب. وباحتساب ضواحي نوميا، يقطن في منطقة نوميا الحضرية الكبرى ٦٧ في المائة من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في مقاطعة الجنوب ٢٩ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد (٩٩٩,٧ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في نوميا) مقابل ٥,٣ نسمة فقط في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة الشمال و ٩,٢ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة جزر لوايوتي. وحوالي ٤٠ في المائة من السكان البالغة أعمارهم ١٥ عاماً أو أكثر الذين يعيشون في مقاطعتي الشمال وجزر لوايوتي ليست لديهم شهادات دراسية مقابل ٢٠ في المائة في مقاطعة الجنوب.

٤٠ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحكومة المشكلة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، عملت على أن يُعتمد في عام ٢٠١٦ إطاران لمكافحة غلاء المعيشة، في شكل ضريبة استهلاك عالمية تحل محل سبعة أنواع قائمة من الضرائب، وإطار بشأن المنافسة والقدرة التنافسية والأسعار، الأمر الذي يتيح للحكومة أن تنظم الأسعار. وفي موازاة ذلك، شرع المفوض السامي في إجراء مفاوضات مع المصارف بغرض تخفيض الرسوم المصرفية. وقد أبرم اتفاق أول بشأن هذه النقطة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووُقّع اتفاق ثانٍ يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ استكمالاً للجهود المبذولة في البداية. وجاء في بيان صحفي أصدره المفوض السامي مؤرخ في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فإن المفاوضات التي كانت جارية مع المصارف بغرض وضع الصيغة النهائية لاتفاق جديد لعام ٢٠١٦ انتهت دون التوصل إلى أي اتفاق. وقرر المفوض السامي بموجب مرسوم تثبيت القيمة العظمى للتعريفات المصرفية لعام ٢٠١٧، بما يشمل تخفيضاً بنسبة ٢٥ في المائة على رسوم الحسابات المصرفية، ورسوم الاشتراك بالإنترنت، ورسوم العمل بإذن الاستقطاع. ومن المقرر أن يصبح المرسوم سارياً في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٤١ - وانبثق مفهوم ضبط التوازن الاقتصادي من اتفاق نوميا لعام ١٩٩٨ ومن الرغبة في توزيع فرص العمل والثروات بشكل متنسق على كامل الأراضي الكاليدونية استعداداً لإمكانية الحصول على السيادة المطلقة. وهذا المفهوم هو الذي أفضى إلى حل في كيفية توزيع مخصصات الميزانية الذي كان استباقياً واستفادت منه مقاطعتا الشمال وجزر لوايوتي نظراً

لأهميتهما الديمغرافية ولأوجه الاختلال التي يتعين معالجتها. وتمثل أيضا في تنمية منطقة فوه - كونييه - بومبو في مقاطعة الشمال حيث أنشئ مصنع للنikkel (KNS في شراكة مع Glencore).

٤٢ - وبعد ثمانية عشر عاما على إبرام اتفاق نومييا، يُعدُّ مصنع شركة كونيامبو للنikkel المساهمة المبسطة في فوفوتو (بلدية فوه) حجر الزاوية لعملية ضبط التوازن. وبغية مساعدة المصنع على تخطي الصعوبات المالية التي واجهته بسبب الأعطال التي أصابت الأفران والأزمة التي عصفت بسوق النikkel، أشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها قررت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الإبقاء على آلية الإعفاء من الضرائب (قانون جيراردان). وترى أن هذا الترتيب الضريبي ينبغي أن يمكن شركة Glencore، المساهمة مع شركة KNS، من إعادة تشييد الفرن رقم ٢ ومن ثم زيادة قدرته الإنتاجية. وأدى إنشاء المصنع إلى تنمية هامة وسريعة للمنطقة المؤلفة من بلديات فوه وكونييه وبومبو (منطقة VKP)، إلى جانب سياسة تشييد المساكن والهياكل الأساسية التي جعلتها مختلف المؤسسات (مقاطعة الشمال، حكومة كاليدونيا الجديدة، الدولة الفرنسية) في إطار سياساتها العامة.

٤٣ - وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها أبرمت عقودا إنمائية مع المقاطعة ومع بلديات الشمال تتيح حشد موارد مالية كبيرة. وأتاح هذه الإعانات التمويلية توفير الدعم الفعال لتنمية بلديات المنطقة (١٧ بلدة تضم ١٩٩ قبيلة تشكل تجمعات سكانية معزولة تحتاج إلى التزويد بالخدمات والإدارة) وكفالة تدارك جزء من النقص في مجال المرافق التي تعدُّ أساسية (مياه الشرب والطرق والصرف الصحي وغير ذلك من المرافق العامة). وهكذا تسنى إقامة شبكة من المؤسسات المحلية. وارتفع عدد المؤسسات من ١ ٥٥٠ إلى نحو ٣ ٠٠٠ مؤسسة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣. وشهدت منطقة فوه وكونييه وبومبو زيادة في عدد سكانها بمقدار الضعف خلال ١٠ سنوات حيث بلغ ١٠ ٠٠٠ نسمة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ١٥ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٢٠.

٤٤ - وفي منطقة الجنوب الكبرى، قدمت الدولة القائمة بالإدارة والمجتمعات المحلية أيضا الدعم لتشييد مصنع للتعدين، هو مصنع غورو الذي تشغله شركة فال كاليدونيا الجديدة. وتمتلك شركة فال كندا ما نسبته ٩٥ في المائة من أسهم هذا المصنع، بينما تمتلك شركة التعدين في الجنوب الكاليدوني، وهي شركة مساهمة تضم المقاطعات الثلاث، نسبة ٥ في المائة من أسهمه. ويجري استغلال مصنع غورو باعتماد طريقة معالجة الخامات بالسوائل لاستخلاص الفلزات، وهي طريقة تتيح الاستفادة من المعادن ذات نسب الكثافة المنخفضة. واستمر في عام ٢٠١٦ نمو هذه الشركة التي يعمل بها نحو ١ ٤٢٠ عاملا. وأعلنت الدولة القائمة بالإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أنها منحت قرضا بقيمة ٢٣,٨٧ مليار فرنك من فرنكات المحيط الهادئ (حوالي ٢٠٩ ملايين دولار) دعماً لشركة فال كاليدونيا الجديدة، فضلا عن ضمان حكومي بقيمة ٢٦,٢٥ مليار فرنك من فرنكات المحيط الهادئ (حوالي

٢٣٠ مليون دولار) لدعم تمويل مشروع استبدال السد الموجود، وذلك من خلال تشييد موقع للتخزين الجاف لنفايات المناجم.

٤٥ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن مجموعة شركة التعدين جنوب المحيط الهادئ (تابعة لمقاطعة الشمال) تمتلك أيضا نسبة تصل إلى ٥١ في المائة، في إطار شراكة مع شركة كورية للصناعة الفولاذية، وحدة للصناعة المعدنية أقيمت في غوانيانغ بجمهورية كوريا تبلغ طاقتها الإنتاجية الإسمية ٣٠ ٠٠٠ طن سنويا. وأضيف خط إنتاج ثان لهذه الوحدة لتصل قدرتها بذلك إلى ٥٤ ٠٠٠ طن سنويا.

٤٦ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها منحت القرض المقدم دعما لفال كاليديونيا الجديدة إلى شركة النيكل (SLN)، وهذا ما مكّنها، وفقا لما أفادت به، من الخروج من ورطة مالية خطيرة، مشيرة إلى أن المشروع شهد خلال السنوات الأربع الأخيرة نتيجة سلبية صافية. وتستخدم شركة النيكل نحو ٢ ٢٠٠ شخص، يعمل ثلثهم في موقع دونيامبو للتعدين في نوميا.

باء - العمالة

٤٧ - وفقا لتقديرات العمالة التي أجراها المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، بلغ عدد فرص العمل المأجور في كاليديونيا الجديدة ١٩٦ ٩١ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو عدد لم يتغير كثيرا عما كان عليه في عام ٢٠١٤. ويمثل العمل بأجر في القطاع الخاص ٧٢ في المائة من مجموع العمالة بأجر، مقابل ٢٣ في المائة للعمل في القطاع العام (وهذه النسبة موزعة كالتالي: ٢٥ في المائة منهم موظفون حكوميون، و ٣٦ في المائة موظفون تابعون لكاليديونيا الجديدة، و ٣٩ في المائة منهم متعاقدون).

٤٨ - وتتضح الفوارق بين المناطق كذلك بجلاء في سوق العمل، فعدد العاطلين عن العمل مرتفع بشكل خاص في مقاطعة الشمال. غير أن الدولة القائمة بالإدارة تشير إلى أن التشغيل التدريجي لمصنع كونيامبو في مقاطعة الشمال في عام ٢٠١٢ أدى إلى توفير ٨ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، حُصص القسم الأكبر منها للسكان المحليين. وأشارت حكومة كاليديونيا الجديدة إلى أنها لا تملك إحصاءات تؤكد ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الكانك. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها اتخذت تدابير تصحيحية لإعادة التوازن (انظر [A/AC.109/2016/11](#)).

٤٩ - وفضلا عن ذلك، اعتمد الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قانونا محليا يهدف إلى تفضيل العمالة المحلية في الوظائف العمومية في كاليديونيا الجديدة. وأعد امتحانان تنافسيان داخليان لكل فئة من فئات الموظفين: سيخصص الامتحان الأول لمواطني كاليديونيا الجديدة والأشخاص المقيمين فيها لمدة عشر سنوات وخمس سنوات وثلاث سنوات، وحتى بدون شرط المدة؛ أما الامتحان التنافسي الثاني، فسيكون مفتوحا لجميع مواطني الدولة

القائمة بالإدارة. ووفقا لشروط الامتحان الأول، يجب ألا تقل نسبة العدد الإجمالي للوظائف المقترحة عن ٩٠ في المائة للموظفين العاديين والإداريين في الفئة جيم، و ٨٠ في المائة بالنسبة للفئة باء، و ٦٠ في المائة بالنسبة للفئة ألف.

٥٠ - وأخيرا، تلتزم الدولة القائمة بالإدارة بإيجاد حل لمشكلة "تخصيص الوظائف لسكان كاليدونيا الجديدة" من خلال تفضيل عودة الموظفين من مواطني كاليدونيا الجديدة المعيّنين في فرنسا إلى بلدهم.

٥١ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أعرب بعض ممثلي الكانكا عن قلقهم إزاء تدفق العمال المهاجرين إلى كاليدونيا الجديدة. واعترفت حكومة الإقليم بهذا الأمر، موضحة أن الهجرة تشمل العمال ذوي المهارات العالية والفنيين والإداريين، غير المتوافرين في القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهرا، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقا لحكومة كاليدونيا الجديدة، قام ثلاثة أرباع العمال المهاجرين الذين يشتغلون في منشأة النيكل في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل. وتسارعت كذلك بشكل كبير وتيرة التسريح في مصنع مقاطعة الشمال.

جيم - التعليم

٥٢ - في عام ٢٠١٦، تابع الدراسة في كاليدونيا الجديدة ٤٣٦ ٧٠ تلميذا وطالبا منهم ٨٤٤ ٣٤ في ٢٦٧ من المدارس الابتدائية العمومية والخاصة و ٢٩٠ ٣١ في المدارس الثانوية العامة والخاصة بموجب عقود (٢٩٣ ١٨ تلميذا في ٥٧ مدرسة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي و ٩٩٧ ١٢ تلميذا في ١٩ من المعاهد الثانوية وفروعها - للمرحلة الثانية من التعليم الثانوي).

٥٣ - واعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٦ مشروعا تعليميا يشكل أسس المدارس المكيفة بما يلائم واقع الإقليم، والقائمة على الاحترام المتبادل، والتكافل، والتسامح. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقعت حكومة كاليدونيا الجديدة والدولة القائمة بالإدارة بروتوكولا لتنفيذ ذلك المشروع التعليمي.

٥٤ - ومن خلال برنامج "كوادر المستقبل"، تلقى التدريب ١ ٥٨٠ متدربا يضعون اليوم كفاءاتهم في خدمة مختلف المجتمعات المحلية والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. وتبلغ نسبة الكانكا ٧٠ في المائة من هؤلاء المتدربين. وكان معدل النجاح مرتفعا بينهم: فنسبة ٩٥ في المائة من المتدربين يحالفهم النجاح في الاندماج المهني في غضون الأشهر الثلاثة التي تعقب عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. وتتواصل المساهمة المالية للدولة القائمة بالإدارة منذ عام ٢٠٠٦ بمبلغ قدره ٦٤٤ مليون فرنك من فرنكات المحيط الهادئ (حوالي ٦٣،٥ ملايين دولار) وتساهم كاليدونيا الجديدة بمبلغ قدره ٥٩ مليون فرنك من فرنكات

المحيط الهادئ (٥١٦ ٠٠٠ دولار). واتخذت إجراءات جديدة مع تحديد المتدربين الذين يتلقون تدريباً ومتابعتهم في اختصاصات الامتياز التالية:

(أ) التدريس في التعليم الثانوي العام: تم من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦ اعتماد ٣٥ متدرباً أصلهم من الكانك، وبذلك ارتفع عدد الأساتذة المعتمدين الكانك ليصل إلى ٦٤ في القطاع العام؛

(ب) الطب والمهن ذات المستوى العالي المتعلقة بقطاع الصحة: في عام ٢٠١٥، أصبح يزاول مهنة الطب أربعة من الكانك تلقوا الدعم من برنامج "كوادر المستقبل"؛

(ج) القضاء والوظائف المتعلقة بالقطاعين القضائي والقانوني؛

(د) الإدارة العليا، وبصفة عامة، الوظائف المتعلقة بممارسة السلطات السيادية. وفي هذا السياق، تم قبول أحد أفراد الكانك في مسابقة لاختيار مدير بحري، وهو يدرس الآن في الكلية البحرية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صعبة، تتيح الإجراءات التي اتخذها الجيش الفرنسي عن طريق كتيبة الخدمة العسكرية المكيفة تدريبهم في مختلف الحرف اليدوية (الميكانيك والبناء والأشغال العامة وتربية الماشية والفندقة وخدمات المطاعم)، وإدماج ٥٠٠ شاب كاليدوني كل سنة. ويتعلق الأمر بعنصر دعم ذي طابع اجتماعي في إطار عسكري يهدف إلى إيجاد حل شامل لما يواجهه الشباب من إقصاء وبطالة واستبعاد اجتماعي وأمية. ومن المتوقع أن يواصل هذا البرنامج توسعه بالنظر إلى ما حققه من نجاح، ولا سيما في مقاطعة الشمال. ويبلغ معدل الإدماج ٧٦ في المائة و ٩٠ في المائة من المتطوعين هم من الكانك. ووافقت الدولة القائمة بالإدارة على تمويل نحو ٧٥ مكاناً إضافياً في عام ٢٠١٧، ما يجعل عدد المستفيدين حوالي ٦٠٠ شخص.

دال - الصحة

٥٦ - في كاليدونيا الجديدة، زاد العمر المتوقع عند الولادة منذ عام ١٩٩٠، بسبع سنوات. ففي عام ٢٠١٢، قُدِّرَ بـ ٨٠,٤ سنة للمرأة و ٧٤ سنة للرجل. ومتوسط العمر المتوقع الذي يعتبر مؤشراً على المستوى العام للمعيشة، يجعل أيضاً كاليدونيا الجديدة في مرتبة دون فرنسا بقليل ومن الأوائل في أوقيانوسيا. وكدليل على جودة الرعاية في بحالي التوليد وطب الأطفال في البلد، يشهد معدل وفيات الرضع انخفاضاً مطرداً: ٢٧ في الألف في عام ١٩٨٠، و ١٠,٧ في الألف في عام ١٩٩٠ و ٣,٩ في الألف في عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن هذا المعدل يظل أعلى بقليل من المعدل المسجل في فرنسا (٣,٦ في الألف)، فهو أقل بكثير من معدلات البلدان المجاورة.

٥٧ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تضرر السكان الكاليدونيون من أنواع الإدمان، ولا سيما تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات والتدخين. وقد عملت السلطة القائمة بالإدارة والمجتمعات المحلية على تنسيق خطة استراتيجية للمحافظة على الصحة ستعتمدها كاليدونيا الجديدة في السنوات القادمة. وتنطلق هذه الخطة من المداولات بشأن الصحة التي نظمت في آب/أغسطس ٢٠١٥؛ وتتسق أهدافها مع السياسة العامة لمنظمة الصحة العالمية بالنسبة للمنطقة، ولا سيما ما يتعلق بمفهوم "الجزر التي تتوافر فيها مقومات الصحة"، ذلك ألها تتوخى نهجا شموليا إزاء السياسة الصحية.

٥٨ - ويوجد بالإقليم مستشفيان عامان (٥٢٧ سريرا و ٢٨ من أماكن العيادة الخارجية)، ومرفقان خاصان (٢٣٥ سريرا و ٥٩ من أماكن العيادة الخارجية)، ومستشفى واحد متخصص (١٨٥ سريرا و ٨٣ من أماكن العيادة الخارجية). ويجري تنفيذ عدة مشاريع لإعادة تصميم الخدمات الاستشفائية.

٥٩ - وفي ضواحي نوميا، استقبل المجمع الاستشفائي في كوتيو الذي بلغت ميزانية إنشائه ٦٢,٨٤ بليون من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (ما يعادل ٥٥٠ مليون دولار)، أول مريض في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وسيكون جاهزا للعمل تماما في عام ٢٠١٧. ويجمع في موقع واحد، المستشفى الجديد للإقليم وسعته ٣٢٩ سريرا، إلى جانب هيكل أساسي لوجستي (المجمع اللوجستي) للصحة ومعهد باستور لكاليدونيا الجديدة ومجمع علاج السرطان. ويتيح هذا المركز الاستشفائي بجميع المنشآت المتهاكلة أحيانا في مجمع صحي متطور للغاية أقيم على مساحة تبلغ ٢٠ هكتارا ومندمج اندماجا تاما في بيئته الحضرية والطبيعية. ويستند التصميم العام للمشروع أساسا إلى استغلال أشكال الطاقة المتجددة. وتتولى الدولة القائمة بالإدارة توفير جزء من هذا التمويل في إطار عقود إنمائية (١٥,٧ بليون دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٥). وفي نوميا، يجري الجمع بين مواقع العيادة الخاصة الثلاثة لتشكيل مركز استشفائي خاص في موقع واحد في نوفيل. وقد بدأت الأشغال في عام ٢٠١٥، ومن المقرر أن يجري الافتتاح في عام ٢٠١٨. وسيوفر المشروع الذي تبلغ ميزانية إنشائه ١٣,٧١ بليونا من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (ما يعادل ١٢٠ مليون دولار)، قدرة سعتها ٢٦٩ سريرا للمرفق الجديد. وستتاح جميع الأنشطة الطبية على مساحة قدرها ٢٥ ٠٠٠ متر مربع. وأخيرا، في مقاطعة الشمال، سيعاد تنظيم خدمات المستشفيات عن طريق إنشاء مستشفى جديد به ٥٨ سريرا في كوتيو. بميزانية قدرها ٦,٢٩ بلايين من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (ما يعادل ٥٥ مليون دولار)، وعن طريق تخصيص أنشطة موقعي كوماك وبوانديمي لرعاية المتابعة وإعادة التأهيل. وعلى مستوى المقاطعات، هناك مركز صحي - اجتماعي يقدم الرعاية الصحية العامة المتكاملة في كل بلدية من الإقليم تقريبا. وقد تم تجهيز سبعة مراكز منها بما مجموعه ٧٨ سريرا.

خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٠ - يحدّد القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليديونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليديونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، وبعد بذل جهود طويلة سبعة أعوام تم قبولها بوصفها عضوا كاملا خلال مؤتمر القمة السابع والأربعين في بوهنباي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الفترة من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بدعم قوي من الدولة القائمة بالإدارة التي تعتبر أن هذا القبول يشكل خطوة هامة في تنفيذ اتفاق نومييا صوب زيادة إشعاعها على الصعيد الدولي. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ترغب كاليديونيا الجديدة الآن في الحصول على مركز لدى مجموعة رأس الحربة الميلانيزية التي لا تضم إلا عضوا واحدا هو جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني.

٦١ - وكاليديونيا الجديدة عضو أيضا في جماعة منطقة المحيط الهادئ وهي أقدم منظمة إقليمية في هذه المنطقة، وتتخذ أمانتها من نومييا مقرا لها. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك فيها كاليديونيا الجديدة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ووكالة الصيد البحري التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ومفوضية الصيد البحري في منطقتي المحيط الهادئ الغربية والوسطى، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومنظمة منطقة المحيط الهادئ لمكافحة تعاطي المنشطات، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية. وقد شهد التعاون الإقليمي في المجال الجامعي تقدما منذ عام ٢٠١٣. فشبكة جامعات البحوث لجزر المحيط الهادئ التي أنشئت رسميا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ تضم ١١ جامعة من جزر منطقة المحيط الهادئ الجنوبية وتهدف إلى المساهمة بشكل منظم في تدريب الكوادر من شباب أوقيانوسيا وفي تنمية الأقاليم. وبذلك تمثل الشبكة منبرا إقليميا فعليا داعما للسياسات العامة. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تشارك كاليديونيا الجديدة، بشكل مستقل وبدون حق التصويت، في اجتماعات اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وأخيرا، منحت كاليديونيا الجديدة، بدعم من الدولة الفرنسية، مركز العضو المنتسب في المنظمة الدولية للفرانكوفونية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٦٢ - وتواصل كاليديونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز الإقليم المنتسب، وهو مركز منحتة لها معاهدة روما. ويوجد مكتب المفوضية الأوروبية المعنية بالبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار لمنطقة المحيط الهادئ في نومييا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقّع الوزير الفرنسي لشؤون التعاون والوزيرة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة

في ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة على اتفاقية بشأن استضافة نواب كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وتم تعيين المندوب الأول لكاليدونيا الجديدة لدى سفارة فرنسا في ولينغتون في عام ٢٠١٢. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يجب أن تتواصل عملية تنصيب نواب كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٧، ولذا سينظر في مشروع قانون للبلد بشأن شروط الاختيار والتدريب في بداية عام ٢٠١٧.

٦٣ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠١٦ شهد بذل رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة جهودا جبارة لتطوير العلاقات مع الدول المجاورة. وأجرى في عام ٢٠١٦، برفقة عدد من أرباب المشاريع، عدة زيارات إلى البلدان المجاورة القريبة في المنطقة الإقليمية، هي: الزيارة إلى فانواتو في نيسان/أبريل لتعزيز التبادلات الاقتصادية ودعم هياكل التعليم المحلية؛ وإلى نيوزيلندا في حزيران/يونيه للتوقيع على بروتوكول للتعاون؛ وأخيرا، إلى أستراليا في تشرين الأول/أكتوبر بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية وتوثيق التبادل الأكاديمي.

سادسا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٤ - في أعقاب الزيارة التي قام بها السيد فرانسوا هولاند، رئيس فرنسا، إلى كاليدونيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر A/AC.109/2015/15)، تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها اضطلعت بطرح أربعة محاور رئيسية طوال فترة انعقاد مختلف اجتماعات لجنة الموقعين المتعاقبة، وهي: التشجيع قدر الإمكان على أداء الواجب الانتخابي؛ ودعم الآراء بشأن المستقبل المؤسسي بعد اتفاق نومييا؛ ومساندة وضع استراتيجية بشأن معدن النيكل؛ وإبرام عقود الجيل الجديد الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٦٥ - وانهقد اجتماعان للجنة الموقعين على اتفاق نومييا في عام ٢٠١٦. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أتاح اجتماع اللجنة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ فرصة لرئيس الوزراء الفرنسي أن يذكر بشدة برغبة الدولة القائمة بالإدارة في تسوية المنازعات الانتخابية القائمة فيما يتعلق بالقوائم الانتخابية الخاصة للمقاطعات. وفي هذا الإطار، تقرر أن يقوم خبراء موثوق بهم، في أقرب وقت ممكن، بتقييم لنطاق المنازعات الانتخابية. واتفق أيضا على الرجوع إلى مجلس الدولة طلبا للمشورة بشأن مسألة آخر عمليات نقل الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩. وأحيلت النتائج التي أسفرت عنها إلى الأطراف الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبمناسبة انعقاد اجتماع لجنة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قدم الخبراء الذين عينهم رئيس الوزراء الأعمال التي اضطلعت بها بعثة استماع ومشورة بشأن المستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة

فيما يتعلق بأوجه التوافق والتباين بشأن ثمانية مشاريع سيادية نظرت فيها حلقات العمل المواضيعية لعام ٢٠١٥ (انظر A/AC.109/2016/11) وأحاط الشركاء علماً بهذه المشاريع واتفقوا على مواصلة المناقشات. وبإمكان أفراد البعثة مواصلة دعم وجهات النظر المحلية: إما بطلب من المفوض السامي، وإما بناء على طلب القوى السياسية الكاليدونية بهدف إثراء وجهات النظر الخاصة بها. وستلتمس مشاركة خبراء آخرين، من بينهم خبراء من كاليدونيا الجديدة أو خبراء دوليون، بهدف تعميق النظر في مواضيع محددة من قبيل اقتراح ميثاق القيم أو المسائل النقدية أو مسائل الدفاع والتعاون الإقليمي. وسيجتمع الشركاء في النصف الأول من عام ٢٠١٧ لتقييم التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للمشاورات المتعلقة بالخروج.

سابعاً - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٦ - أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار التي عقدت في ماناوغا (نيكاراغوا) من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قام كل من ممثل الدولة القائمة بالإدارة وممثل حكومة الإقليم بإلقاء كلمة. وشارك في الحلقة أيضاً خبيران مستقلان من كاليدونيا الجديدة.

٦٧ - وفي الجلسة الحادية عشرة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي عقدت في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أدلى ببيانين ممثلو كل من الدولة القائمة بالإدارة وبابوا غينيا الجديدة. وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة الخاصة إلى مقدم التماس (انظر A/AC.109/2016/SR.11).

٦٨ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة الخاصة، بدون تصويت، مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة عرضه ممثل بابوا غينيا الجديدة الذي تكلم أيضاً بالنيابة عن فيجي (قرار الجمعية العامة ١١٩/٧١).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٩ - في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة التي عقدت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أدلى الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة ببيان. وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به السيد جان لوي دانغلوبارم، نائب رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى مقدم الالتماس بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/71/SR.3).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٠ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ١١٩/٧١، استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/71/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق.
